

## تحرك عاجل

### احتجاز وزير ومسؤول سابقين تعسفياً

اعتقل رجال يرتدون ملابس مدنية، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، وزير العدل السابق، نور الدين البحيري، وفتحي البلدي، موظف سابق بوزارة الداخلية، في تونس العاصمة، واقتادوهما إلى أماكن مجهولة. وكان نور الدين البحيري أيضاً رئيس كتلة حزب النهضة الاغليبي في البرلمان الذي علّقه الرئيس قيس سعيد في جويلية/تموز 2021، ويعتبر البحيري أعلى مسؤول يتم اعتقاله من حزب النهضة منذ تعليق البرلمان. ولم تُوجّه إلى أي منهما أي تهمة رسمية، ولم تتوفر لهما أي سُبُل للاتصال بمحاميهما، أو أُتيحت لهما الفرصة للطعن في إجراء احتجازهما أمام هيئة قضائية. ويجب الإفراج عنهما فوراً.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

طريق حلق الوادي، الموقع الأثري بقرطاج، تونس

[البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn](mailto:contact@carthage.tn)

تويتر: @TnPresidency

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

نكتب إلى فخامتكم لنطلب منكم أن تُفرجوا فوراً عن نور الدين البحيري، وزير العدل السابق، والموظف السابق في وزارة الداخلية فتحي البلدي، واللذين يُحتَجَزَان تعسفياً منذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. ويُعد احتجازهما تجاوزاً للإجراءات القضائية، وانتهاكاً لحقيهما في الحرية والحق في المحاكمة العادلة.

وفي حوالي الساعة الثامنة والربع، من صباح 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، غادر نور الدين البحيري وزوجته، وكلاهما محاميين، منزلهما بمنطقة المنار 1 في تونس العاصمة، وركبا سيارتهما للتوجه إلى

مكتبتهما المشترك، حينما توقفت أربع سيارات وحاصرت سيارتهما في الشارع. وخرج حوالي عشرة رجال يرتدون ملابس مدنية من السيارات، وضربوا نور الدين البحيري وزوجته على رأسيهما وأمروا البحيري بالذهاب معهما. ورفض الرجال التعريف عن أنفسهم، ولم يُطلعوه على أي بطاقة جلب بحقه. واحتُجز البحيري بمعزل عن العالم الخارجي في موقع مجهول حتى 2 جانفي/كانون الثاني 2022، حينما علمت أسرته ومحاميه بنقله إلى مستشفى بوقطفة في بنزرت، وهي مدينة بشمال تونس، حيث لا يزال مُحْتَجَزًا. وسمحت السلطات منذ ذلك الحين لأسرة البحيري بزيارته في المستشفى، لكنها واصلت رفضها للسماح لمحاميه بالوصول إليه، ما يُعتبر انتهاكًا لحقوقه في المحاكمة العادلة.

وكان فتحي البلدي يقود سيارته خارج مرأبه في أريانة بتونس العاصمة، في حوالي الساعة العاشرة والنصف من صباح 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، حينما توقفت بضع سيارات، وخرج منها رجال بملابس مدنية واعتقلوه من دون أن يُظهروا بطاقة جلب، وصادروا سيارته أيضًا. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اتصل ضباط الحرس الوطني في مدينة برج العامري، التي تبعد عن تونس العاصمة 30 كيلومتر، بأسرته لإبلاغها باعتقاله، لكنهم رفضوا الإفصاح عن مكان وجوده، واحتجزوه بمعزل عن العالم الخارجي من دون إتاحة أي سُبل أمامه للاتصال بأسرته أو محاميه. واقتاد ضباط الحرس الوطني فتحي البلدي، في 5 جانفي/كانون الثاني 2022، من مكان احتجازه إلى قسم شرطة برج العامري، حيث سمحوا له بمقابلة أسرته، ولكنهم كانوا يراقبونه في أثناء اجتماعه معهم، ولم يسمحوا لهم بالحديث عن مكان احتجازه. وخلال فترة احتجازه، منع الضباط البلدي من الاتصال بمحاميه. وحتى اليوم، لم يعثر محامو الرجلين على أي دليل يُثبت أن احتجازهما جاء بموجب أمر قضائي؛ ونظرًا إلى عدم إتاحة المجال أمامهما للاتصال بمحامييهما أو الممثل أمام هيئة قضائية، لم يتمتع نور الدين البحيري أو فتحي البلدي بحقيهما في الطعن في إجراء احتجازهما، أو إبلاغهما فورًا بالتهم الموجهة إليهما، واللذين يُعدان من الحقوق الأساسية في المحاكمة العادلة.

ونحث فخامتكم على الإفراج فورًا عن نور الدين البحيري وفتحي البلدي، إذ أن احتجازهما يُعتبر تعسفيًا، ويُشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوقهما في مُراعاة الحق في المحاكمة العادلة. وإلى حين الإفراج عنهما، نحثكم على الإفصاح فورًا عن مكان وجود فتحي البلدي، والعمل على إتاحة السُّبل أمام الرجلين للاتصال بأسرتيهما ومحامييهما بانتظام ومع مُراعاة الخصوصية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

علّق الرئيس قيس سعيد البرلمان وأقال رئيس الوزراء هشام المشيشي، في 25 جويلية/تموز 2021، مُفَعِّلاً سلطات الطوارئ بموجب الفصل 80 من الدستور. وفي سبتمبر/أيلول 2021، أصدر مرسوماً بقانون رقم 117، والذي عطّل العمل بمعظم أحكام الدستور، ما منحه السيطرة الكلية على معظم جوانب الحكم في البلاد، بما في ذلك الحق في سن التشريعات بإصدار المراسيم، وتمنّعه بالسلطة التنفيذية العليا. ومنذ ذلك الحين، اتخذت السلطات عدة تدابير قمعية ضد القضاة وكبار مسؤولي الدولة والبرلمانيين مثل قرارات الوضع تحت الإقامة الجبرية والمنع من السفر. وإضافة إلى ذلك، برز نمط متزايد من حالات إحالة المدنيين، من بينهم السياسيون المعارضون ومنتقدو الرئيس، إلى ساحات المحاكم العسكرية.

وشغل نور الدين البحيري (63 عامًا) منصب وزير العدل منذ 2011 وحتى 2013 في الحكومة الائتلافية، بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي وعقد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وإلى جانب عمله محامياً وعضويته في نقابة المحامين التونسيين، يشغل البحيري منصب نائب رئيس حزب النهضة، أحد أهم الأحزاب السياسية في تونس، ويرأس الحزب بالبرلمان. وانتقد الحزب تركيز الرئيس سعيد للسلطات منذ تعليق البرلمان في جويلية/تموز 2021، واصفاً ذلك بالـ "انقلاب". ويعاني نور الدين البحيري من مرض السكري، وارتقاع ضغط الدم، ويتناول أدوية للمرضين بانتظام في الوضع المعتاد. ويواجه خطرًا على صحته، إذ يرفض تناول الطعام والمياه والدواء احتجاجًا على احتجازه التعسفي، ولا يحصل على التغذية إلا بحقن السوائل الوريدية.

وكان فتحي البلدي (55 عامًا) مسؤولاً في الإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب بوزارة الداخلية. وقد أوردت عدة وسائل إعلامية في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أن وزير الداخلية الحالي، توفيق شرف الدين، أرغم العديد من المسؤولين على التقاعد الإجباري، من بينهم فتحي البلدي. وحاول محاميا نور الدين البحيري وفتحي البلدي التأكيد ما إذا كانت السلطات القضائية أمرت باحتجازهما أو سعت إلى ملاحقتهما قضائيًا على جرائم مُعترف بها بموجب القانون، لكنهما لم يجدا أي دليل على ذلك.

وسمحت السلطات لرئيس نقابة المحامين التونسيين بزيارة نور الدين البحيري في مكان احتجازه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، لكنه [صرّح](#) لاحقًا في مقابلة إذاعية بأنه لم يستطع تحديد موقع احتجازه.

وسُمح أيضًا لأعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، وممثلي مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تونس بزيارة نور الدين البحيري وفتحي البلدي بمكان احتجازهما.

وفي 3 جانفي/كانون الثاني 2022، ذكر وزير الداخلية في مؤتمر صحفي، مُشيرًا على ما يبدو إلى نور الدين البحيري وفتحي البلدي، اعتقال رجلين بموجب الفصل 5 من المرسوم الرئاسي لعام 1978، والذي يمنح وزير الداخلية حق الأمر بالوضع تحت الإقامة الجبرية لأي شخص يُعتبر نشاطه خطيرًا على الأمن والنظام العامين. واستطرد وزير الداخلية قائلاً إن الرجلين تورّطا في عمل مرتبط بالإرهاب، "بتقديم جوازات سفر بطريقة غير قانونية" لأفراد غير تونسيين في 2013، حينما كان نور الدين البحيري وزيرًا للعدل؛ وقد احتجزتهما وزارة الداخلية، لأن السلطات القضائية لم تأمر حتى الآن باعتقالهما. وفي 4 جانفي/كانون الثاني 2022، قال مكتب وكيل النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة إن المحكمة فتحت تحقيقًا بشأن المسألة في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021، من دون ذكر أي تفاصيل أخرى.

وبموجب القانون الدولي، وعلى الأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تُشكّل تونس دولة طرف فيه، لا يجوز فرض القيود على بعض حقوق الإنسان، حتى في أثناء حالات الطوارئ، بما فيها الحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحظر التمييز، والحرية الدينية، وكذلك الحق في المحاكمة العادلة، وحظر الاحتجاز التعسفي، لا سيما ما يشمل من حق كل مُحتَجَز في أن تُعيد هيئة قضائية مستقلة النظر في قرار احتجازه.

وينتهك إبقاء الأشخاص في أماكن احتجاز سرية أو غير مُعلنة الحق في الحرية والحظر المفروض على الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وذلك تنص عليه المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظرًا إلى أن الأشخاص المُحتَجَزين في أماكن غير معروفة يُحتَجَزون خارج نطاق القانون، لا يُطبّق بشأنهم أي إجراء ينص عليه القانون، كما يرد في المادتين 9 و14 من العهد الدولي، ولا يُبلّغون رسميًا بالتهم المُوجّهة إليهم، ولا تُتاح الفرصة لهم بالإطّلاع على أي أدلة تُثبت تلك التهم، كي يتسنى لهم إعداد دفاع فعّال والظعن في إجراء احتجازهم. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة 1 من المادة 17 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه لا يجوز حبس أي شخص في مكان مجهول، وتدعو المادة ذاتها الدول الأطراف إلى العمل على أن تضمن التشريعات الوطنية إيداع الشخص الذي يُحرّم من حريته فقط في مكان مُعترف به رسميًا وخاضع للمراقبة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 11 مارس/آذار 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: نور الدين البحيري (صيغ المذكر)، فتحي البلدي (صيغ المذكر)